

## لماذا تقوم القيامة كلما أثير موضوع الوجود العسكري السوري؟

### سوريا رفضت قبل الطائف وبعده تحديد مدة لانسحابها

#### بقلم اميل خوري

#### جريدة النهار ٢٨/٩/٢٠٠٠

لماذا تقوم القيامة كلما اثير موضوع انسحاب القوات السورية من لبنان، وتتهم الجهة التي تثيره بالخيانة او بالاساءة الى الوحدة الوطنية، والعيش المشترك، وتهديد السلم الاهلي، حتى بات من يطالب بالسيادة الوطنية كأنه غير وطني، ومن لا يطالب بها هو الوطني؟!!

يقول قطب سياسي رافق مراحل دخول القوات السورية الى لبنان ان السيد عبد الحليم خدام حسم الجدل القائم حول هذا الدخول، وهل تم بموافقة السلطة اللبنانية وعلمها ام لا، في تصريح له قائلًا: "ان هذه القوات دخلت لبنان دون استئذان، وتخرج منه دون استئذان"، وصار كلما طالب مسؤول او غير مسؤول ليس بانسحاب هذه القوات، بل فقط ببرمجته ووضع جدول زمني لذلك يدفع الثمن، ولا يعود يرى له مكانا لا في السلطة التنفيذية ولا في السلطة التشريعية. والدول الصديقة كلما طالبت بذلك اتهمت بانها تتدخل في شؤون لبنان الداخلية.

ويضيف القطب المشار اليه ان اول من دفع ثمن ذلك كان رئيس الحكومة الاسبق المرحوم شفيق الوزان في عهد الرئيس الياس سركييس، لانه تجرأ في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين على طرح برنامج زمني لانسحاب القوات السورية التي كانت موجودة في لبنان آنذاك باسم "قوات الردع العربية". وقد استغرب خدام ان يطرح الوزان هذا الموضوع في المؤتمر ووجه اليه كلاما شديد اللهجة، ولم يعد الوزان منذ ذلك الحين يرى رئاسة الحكومة ولا يدعى حتى الى ما كان يسمى "اللقاء الاسلامي" رغم كونه رئيس حكومة سابقا.

وفي مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ طلب الرئيس الياس سركييس رسميا من اعضاء المؤتمر انسحاب القوات السورية اسوة بالجيش المشاركة في "قوات الردع العربية" وقدم الى المؤتمر مذكرة رسمية بذلك لتحقيق انسحاب كل القوات المسلحة غير اللبنانية من الاراضي اللبنانية ومساعدة لبنان على استعادة سيادته كاملة على ارضه بواسطة قواته الوطنية. واخذت قمة فاس علما بطلب الرئيس سركييس، واوصت حكومتي سوريا ولبنان بالاجتماع في اسرع وقت لدراسة الاجراءات العملية للانسحاب السوري في ضوء الانسحاب الاسرائيلي. وقد اضاف ذلك سببا جديدا الى اسباب الفتور في العلاقات بين الرئيس سركييس وسوريا.

وفي ايلول ١٩٨٣ وجه الرئيس امين الجميل رسالة الى الرئيس حافظ الاسد ابلاغه فيها انه وجه الى الامين العام للجامعة العربية كتابا اكد فيه طلب جلاء الجيش الاسرائيلي عن الاراضي اللبنانية وانسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان، وامل منه، اي من الرئيس الاسد، اصدار اوامره اللازمة لتأمين انسحاب قواته من لبنان، مع الاشارة الى انه "يتطلع الى مستقبل مشرق بين سوريا ولبنان اللذين تجمعهما روابط التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة".

ووجه الرئيس الجميل في الوقت عينه رسالة مماثلة الى ياسر عرفات طالبا اليه سحب قواته من لبنان، مؤكدا له استمرار الحكومة اللبنانية في دعم القضية الفلسطينية.

ولم تتلق الحكومة اللبنانية ردا على هاتين الرسالتين، فاتخذ الرئيس الجميل قرارا بانهاء خدمات قيادة قوات الردع العربية، وابلغته الى جامعة الدول العربية والى هيئة الامم المتحدة.

لكن الجيش السوري بقي متمركزا في مواقعه في لبنان، وبدا للرئيس الجميل ان الانسحاب السوري يزداد قلة احتمال، وراحت دمشق كما جاء في كتابه "الرهان الكبير" تنظم المعارضة ضد اتفاق ١٧ ايار وضد الحكومة اللبنانية معا، واتخذت المعارضة شكلا مسلحا، وتولى بعض حلفاء سوريا في لبنان دور رأس الحربة فيه. واشتعلت كل الجهات في وقت واحد، سقط في اثنائها ضحية العنف الاعمى مئات الابرياء ودمرت بيوت وقرى وانتشر الذعر وتوالت موجات التهجير الكثيفة.

وكرر العماد ميشال عون خلال حكمه المطالبة بانسحاب القوات السورية وتحولت هذه المطالبة حربا عرفت بـ"حرب التحرير" دفع لبنان ثمنها غاليا.

وعندما شكلت القمة التي انعقدت في الدار البيضاء عام ١٩٨٩ لجنة ثلاثية عربية عليا من ملك المغرب الحسن الثاني وملك السعودية فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، مهمتها وضع تقرير عن الازمة اللبنانية، وقع خلاف في التصور بين اللجنة وسوريا على ما جاء في تقريرها بالنسبة الى بسط السيادة اللبنانية على كل اراضي لبنان. فتقرير اللجنة دعا الى انسحاب القوات السورية من لبنان في غضون ستة اشهر، وقد اعترضت سوريا على ذلك. وبلغت اللجنة انه لا تجوز الاشارة في "وثيقة الوفاق الوطني" (الوثيقة التي ستطرح في لقاءات الطائف) الى موضوع انسحاب القوات السورية، لان سوريا لا تريد ان تبدو وكأنها دولة تحتل اراضي الغير وان هناك جهة تضغط عليها للانسحاب.

الانسحاب والاصلاحات

وقد تقدمت سوريا باقتراح بديل من الصيغة الواردة في تقرير اللجنة حول موضوع بسط السيادة فحواه: "ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة في الدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي. وتقوم الحكومة اللبنانية المنبثقة من الوفاق الوطني بالاتفاق مع

الحكومة السورية للحصول على مساعدتها في تمكين قوى الامن اللبنانية من تولي المهام الامنية التي تقوم بها القوات السورية في فترة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين".

ورد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في رسالة الى اللجنة العربية قائلًا: "ان تمكين الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني يتطلب تحقيق الوفاق الوطني على اساس الاصلاحات السياسية والدستورية، واعادة بناء مؤسسات الدولة، وتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل. وان الوجود السوري في لبنان هو وجود شرعي في اطار السيادة اللبنانية وليس خرقا له".

على اثر هذه الرسالة تركت اللجنة للرئيس الاسد تحديد المهلة الزمنية التي تتجمع فيها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع. وقد ادت الاتصالات التي جرت مع الرئيس الاسد الى تحديدها بسنتين، وهو ما عرض في لقاءات الطائف وتمت الموافقة عليه.

ومع ذلك فان هذه المهلة الزمنية لم تحترم، ولم يتم تنفيذ ما نص عليه اتفاق الطائف لجهة اعادة التمركز في منطقة البقاع الغربي تارة بالقول ان الغاء الطائفية السياسية يدخل ضمن الاصلاحات السياسية التي يسبق اقرارها اعادة التمركز، وطورا بالقول ان الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي يجب ان يسبق الانسحاب السوري، وطورا آخر ان السلطات اللبنانية عندما تطلب من السلطات السورية سحب قواتها من لبنان فانها مستعدة للاستجابة الى الطلب.

ولكن في بعض الاوساط السياسية ظل من يقول ان السلطات اللبنانية لن تطلب من السلطات السورية ذلك تحت ضغط البيانات والتصريحات والمزايدات وفي اجواء مثيرة للحساسيات الطائفية والمذهبية، بل في اجواء هادئة تتيح للدولة وحدها "وفقا لمسؤولياتها القانونية والدستورية وانطلاقا من تقديراتها للمصلحة الوطنية ان تتخذ المواقف المناسبة حيال مختلف المواضيع المطروحة، وخاصة الشائكة منها" كما جاء في حديث الرئيس اميل لحود الى مجلس نقابة المحررين.

---